S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيـــان

السيد/ وزير الخارجيـــــة ورئيس وفد السودان للدورة (٦٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة

الاستاذ/ عـــلي أحمـــد كرتي

نيويورك : ٢٦ سبتمبر ٢٠١٤م

الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس :
في مستهل بياني هذا أتقدم إليكم نيابةً عن وفد جمهورية السودان، بأصدق التهاني لإختياركم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية، كما أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم السيد جون آشي، على ما أبداه من حكمةٍ وصبرٍ في إدارة مداولاتنا في الدورة السابقة، آملين أن تفضي هذه الدورة إلى تحقيق نتائج ملموسة على صعيد القضايا العالمية الهامة والتي يأتى في طليعتها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنفاذ الأجندة التنموية لما بعد عام 2015م، والتي هي موضوع النقاش الأساسي لهذه الدورة.

السيد الرئيس :
أخاطبكم اليوم والسودان على أعتاب مرحلةٍ جديدةٍ هامة على صعيد المشاركة السياسية الشاملة التي لا تستثني حزباً أو فئةً أو جماعة. ففي السابع والعشرين من يناير الماضي أطلق السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير،مبادرةً للحوار الوطني الشامل تدعو ممثلي الشعب السوداني للجلوس حول طاولة واحدة لبحث ست أولويات رئيسية هي : السلام والوحدة، الاقتصاد، الحريات والحقوق الاساسية، الهوية، العلاقات الخارجية وقضايا الحكم وتنفيذ مخرجات الحوار.

لقد وجد نداء صاحب الفخامة السيد رئيس الجمهورية استجابةً غير مسبوقةٍ من جميع القوى السياسية في السودان والمجتمع الدولي بعد أن ترسخت القناعات لدى الجميع حكومة ومعارضة بأن الحوار هو خيار المرحلة الذي تجتمع حوله إرادة أهل السودان ، ثم توالت بعد ذلك المشاورات الإجرائية والتنظيمية لترجمة ما جاء في خطاب السيد رئيس الجمهورية إلى خطوات عملية . وقد وجدت مبادرة الحوار تجاوبا حتى من قبل الحركات التى ما تزال تحمل السلاح، وأؤكد هنا عزم الدولة على المضى قدماً فى الحوار بأمل الوصول الى توافق وطنى حول مستقبل البلاد السياسى.

ونثمن في هذا الخصوص الجهود التى ظل يبذلها الإتحاد الأفريقى والالية الافريقية رفيعة المستوى فى المسارات الرئيسية الثلاثة السياسية والأمنية والإقتصادية،والدعوة الى أن ينهض المجتمع الدولى بدور ايجابى وبناء فى دعم الإقتصاد السودانى من خلال رفع العقوبات وإلغاء ديون السودان المتراكمة حتى يتزامن ذلك مع التطورات المنشودة على صعيد المشاركة السياسية الواسعة.

السيد/ الرئيس:
ظل السودان يضطلع بدور إيجابي وفاعل علي المستوى الإقليمي بالقارة الافريقية بهدف المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في دول الجوار. عندما إندلع النزاع فى دولة

جنوب السودان، إلتزم السودان بمبدأ عدم التدخل فى الشأن الداخلى لدولة جنوب السودان، وكان السودان أول دولة قدمت وما تزال تقدم الدعم الإنسانى للمتضررين فى جنوب السودان، ويشارك السودان بفاعلية ضمن مجموعة دول الإيقاد من أجل إيقاف الحرب وإبرام اتفاق صلح بين طرفى النزاع فى جنوب السودان، واستقبلت بلادى أكثر من مائة الف من النازحين. وفي هذا الإطار نُذكّر بالجهود البناءة التي بذلها السودان من أجل إستعادة السلام والإستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تكاملاً مع الجهود الإقليمية والدولية الاخري. كما ينشط السودان ضمن دول جوار ليبيا من أجل جمع الأطراف الليبية للإتفاق على حل للأزمة الليبية.

كما نُشير أيضاً في هذا السياق إلى جهود السودان على صعيد ترسيم ومراقبة الحدود مع دول الجوار بغرض إحكام نقاط السيطرة والتعاون الأمني لإحتواء الجريمة العابرة للحدود بما في ذلك الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة . ونثمن هنا تجربة القوات الحدودية المُشتركة بين كُلٍ من السودان وتشاد ، السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان وليبيا كنموذج للتعاون الامني الاقليمي الناجح بين دول الجوار من أجل تعزيز السلام والإستقرار.

أما فيما يتعلق بالأوضاع في الشرق الأوسط فإنّ القضية الفلسطينية التي ظلت تمثل تحدياً حقيقياً للمجتمع الدولي لعقودٍ خلت قد بلغت الآن مرحلةً تستوجب تحركاً استثنائياً عاجلاً من المجتمع الدولي لاحتواء الموقف والسير به في إتجاه تحقيق السلام المستدام في الشرق الاوسط. وذلك من خلال تحقيق المطالب المشروعة والمُلِحّة للشعب الفلسطينيى وفي مقدمتها توفير الحماية وإعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الاسرائيلية .
إنّ استمرار تجاهل العالم لما يجرى فى فلسطين من حرب إبادة وعجز عن التدخل لحماية الفلسطينين وحقوقهم يشكل دافعا قويا للتطرف فى المنطقة وعلى امتداد العالم، وطالما انحاز الشعب الفلسطينى الى خيار الحل السلمى فالأولى دعم هذا التوجه لمنع استشراء اليأس والبحث عن أى حلول تؤدى الى مزيد من الدمار.

السيد/ الرئيس:
إنّ اختيار الأجندة التنموية لما بعد العام 2015 موضوعا أساسياً للنقاش في هذه الدورة ، يجد منا كل القبول والدعم إلا أنه قد تبقت لنا شهور قليلة لنودع العام 2014 ، دون إنجاز ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية، إلاّ أن التطلع يظل عظيماً لتدارك المعوقات التى حالت دون تحقيق تلك الاهداف آملين في أن تفضي هذه المشاورات لإعداد جيد يمكننا من رسم أهداف تنموية مستدامة قابلة للتحقيق فيما بعد العام 2015 .

السيد الرئيس :

لقد تعاهد قادة الدول والبلدان من خلال إعلان قمة الألفية في العام 2000 على جملة من المبادئ والأهداف التي تؤسس لشراكة أممية تضع حداً للفقر ومعاناة الشعوب، حيث تم تحديد العام 2015 ليكون حداً فاصلاً بين الفقر والرفاهية إلا أن ما تحقق ونحن علي أعتاب نهاية العام 2014 يظل دون التطلعات والطموح ، حيث ما تزال مشكلات الفقر والمعاناة والبطالة والعوز والتردي البيئي حاضرة بيننا.

إنّ تواثق قادة العالم على تقليص حدة الفقر يستوجب إزالة العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية وتوفير إحتياجاتها ، إلاّ أنّ شركاء التنمية الذين صاغوا الإعلان قد تبنوا إجراءات تتعارض مع محتويات إعلان الألفية وحقوق الإنسان . فقد ألحقت تلك الإجراءات القسرية، مثل العقوبات الاحادية خارج إطار المشروعية الدولية، أضراراً بليغة بمحتويات الإعلان العالمي للالفية انعكست آثارها السالبة على جملة المبادئ والأهداف النبيلة التي سعى اليها الاعلان .

السيد الرئيس :

توضح مؤشرات الوضع الحالي للتنمية البشرية إلي أنّ السودان قد أحرز تقدماً ملموساً في عدد من المحاور خاصة تلك المتعلقة بالسلام ، الصحة ، التعليم ، ومستوي المعيشة مع التسليم بتفاوت درجات التقدم المحرز بين مناطق الريف والحضر. ولقد طبّق السودان النظام الفيدرالي لتعزيز دور المجتمعات المحلية ، إلا أنّ ذلك التقدم المحرز قد لحق به ضرر كبير جراء العقوبات والاجراءات القسرية غير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة دون مبرر ضد السودان، مما فاقم من تعويق كل المبادرات الرامية لإعفاء الديون التي ظلت تكبل الاقتصاد السوداني.

السيد الرئيس :

إننّا في السودان وفي إطار إلتزامنا الثابت بأهداف التنمية المستدامة لم نضع السياسات اللازمة فحسب، بل قطعنا شوطاً نحو تنفيذ العديد من المبادرات و المشروعات التي استهدفت القضاء على الفقر مثل إنشاء محفظة التمويل الأصغر للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، وبرامج استيعاب الخريجين في مشروعات انتاجية، وتعزيز دور المرأة فى الإدارة والحكم، وتفعيل دور صندوق الزكاة في دعم مشروعات قصيرة الأجل وسريعة العائد وبعض المشروعات الاخري التي تحولت بفضلها العديد بل الآلاف من الأسر الفقيرة المتلقية إلى أسرٍ منتجةٍ تقوم بدورها فى إخراج الزكاة.

ولكن لابد من أن نؤكد من هذا المنبر على أهمية الالتزام بمبدأ المسئولية المشتركة في تحقيق الأهداف الإنمائية، إذ أنّ على المجتمع الدولي دعم ومساندة الدول النامية وبصفة أخص الدول الأقل نمواً التي تمثل الشريحة الأشد احتياجاً للدعم وبناء القدرات، ولذلك

فإننا نتطلع وفى ضوء تراجع حجم المساعدات التنموية إلى أن تُفضي بنا مداولات هذه الدورة إلى إتخاذ خطوات عملية فيما يتعلق بتمويل التنمية بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه ظروفاً بالغة التعقيد.

السيد الرئيس :
بناء علي ما تقدم ولضمان خدمة أغراض التنمية فإنّ وفد بلادي يري أهمية إدراج المطلوبات التالية في الأهداف الانمائية لما بعد العام 2015م :

- إعفاء الديون وتوفير التمويل اللازم ونبذ التمييز والإعتبارات السياسية الاقصائية في العملية .

- تسهيل عملية نقل التكنلوجيا و الحصول على المعلومات المتعلقة بالتنمية عبر وسائط الإتصالات المتطـورة .

- تعليق العقوبات والإجراءات القسرية وكافة اشكال المقاطعة غير القانونية التي تفرضها بعض الدول بطريق آحادي خارج إطار المشروعية الدولية.

- تقديم مبادرات قابلة للتحقق في علاقات الشمال والجنوب مثل تمويل مشروعات الأمن الغذائي التي يمكن لبلادي أن تقوم بدور رائد ومؤثر في إنجاحها.

- تمكين الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة من القيام بدورٍ فاعلٍ في تحقيق التنمية المرجوة وذلك بتزويدها بالآليات التي تمكنها من القيام بذلك .

السيد الرئيس :
لقد تزامنت اجتماعات دورتنا هذه المرة مع قمة المناخ التي نأمل أن يكون في مخرجاتها دفعةً قويةً للجهود الجارية للتصدي لظاهرة تغير المناخ، وتحويل هذا التحدي الخطير الذي يواجه البشرية إلى فرصة للعمل الدوؤب المشترك وصولاً إلى معاهدة دولية ملزمة تكون مكملةً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ ، وصولاً إلى خطوات عملية على صعيد الاقتصاد الأخضر، وللتقليل من انبعاثات الكربون التي تهدد سلامة كوكبنا الارض.

وفي هذا السياق نشير إلى أنّ السودان يولي أهمية خاصة لموضوعات البيئة باعتباره أحد الدول المتضررة من ظاهرة تغير المناخ، ونذكر بأنّ ظاهرة الجفاف والتصحر التي ضربت أفريقيا شمال خط الاستواء كانت مثالاً حياً لآثار تغير المناخ الذي أدى إلى

تفجر النزاعات القبلية واحتدامها حول موارد الماء والكلأ، وقد كانت رئاسة السودان الماضية للمجلس الأعلى الحاكم للبيئة اتساقاً مع اهتماماتنا في هذا الجانب.

السيد الرئيس :

ظل السودان شريكاً فاعلاً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ، بل وعلى المستوى الوطني فإننا قطعنا شوطاً بعيداً في مواءمة القوانين والتشريعات الوطنية لكي تتوافق مع القانون الدولي والصكوك ذات الصلة بمكافحة الإرهـاب، تلك القوانين الدولية التي نلتزم بها ونصونها، ونجدد تأكيد إدانتنا للإرهاب بكافة صوره وأشكاله كما ندين في ذات الوقت أيّة محاولة لربط الإرهاب بدين أو عرق أو ثقافة بعينها، ونطالب بمضاعفة الجهود لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الإرهاب، إذ أنّ التصدي لظاهرة الإرهاب والقضاء عليه لن يتأتى إلاّ من خلال نظام دولي متوازن يقوم على المساواة واحترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي وفي ميثاق هذه المنظمة، وفي هذا السياق نشير إلى أنّ أي إجراءات أحادية تقوم على تسييس موضوع الإرهاب لن تقودنا للقضاء علي الظاهرة بل لتفاقمها أكثر والشواهد في ذلك كثيرة.

السيد الرئيس :

في الختام يؤكد السودان علي أنّ الأمن الدولي والإقليمي هو منظومة متكاملة ومترابطة، وأنّ هذه المنظمة قد استثمرت كثيراً من الموارد والجهود في عمليات حفظ السلام، وقد آن الأوان لها لكي تستثمر في صناعة وبناء السلام، وذلك من خلال دعم الدول النامية والأقل نمواً وبناء قدراتها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، فالتنمية والسلام يكملان بعضهما .

وشكراً السيد الرئيس .